مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية

جامعة المرقب

العدد الثالث عشر
يوليو 2018م

هيئـــــــة التحريـــر

رئيس التحرير: د. عطية رمضان الكيلاني
مدير التحرير: د. عـــلـــي أحـــمـــد ميـــلاد
سكرتير المجلة: م. عبد السلام صالح بالحاج

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- معالم منهج الإمام مالك في الاستدلال بأقوال الصحابة
- أثر الخلوة الصحيحة بالمعقود عليها
- اختلاف الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية الواردة في معجم تاج العـروس وأثره في المعنى
- اختلاف النحاة حول معنى (رُبَّ) وحرفيته
- الإبداع البياني في المثل القرآني (نماذج مختارة)
- كتاب "إبراهيم رحومة الصاري 1918- 1972 ترجمته ونتاجه الأدبي" عرض ونقد
- جهود الهادي الدالي في تحقيق مخطوط (السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تنبكت البهية)
- المقومات الطبيعية للسياحة ودورها في التنمية المحلية المستدامة في منطقة الخمس
- مقومات السياحة التاريخية والاثرية في شمال شرق ليبيا
- قراءة في نتائج مركز أورام مدينة مصراتة خلال الأعوام من 2013 وحتى 2015
- دور الأسرة في ترسيخ القيم الأخلاقية لذى الأطفال بمرحلة الطفولة المتأخرة
- علاقة الأخلاق بالسياسة عند الفارابي
- جرائم العنف في المجتمع الليبي
- انعكاسات غياب الأمن على التنمية في المجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير (2011م)
- الصمود النفسي وعلاقته بأساليب مواجهة الضغوط (النفسية – الاجتماعية) لدى بعض من أمهات أطفال التوحد المترددات على مركز المقريف للتوحد بمدينة الخمس
- إضافة قيد وتاثير المعاملات cj,aij
- Comparitive Study of Vector Space Model Techniques in Information Retrieva for Arabic Language
- Electrodeposition of semiconductors CuInTe2, Thin film solar cells
- Further Proof on Fuzzy Sequences on Metric Spaces
- The weibull distribution as mixture of exponential distributions
- Expressive Treatment of Post-Traumatic Stress Disorder (PTSD) in Sexually Abused Children
- English Students' Attitudes towards Studying English Poetry

- Vocabulary knowledge and English reading obstacles faced by Libyan Undergraduate students at Elmergib University
- Difficulties Encountered by some Libyan Third – Year Secondary School Students in Forming and Using English Future Tenses
- An Acoustic Study of Voice On Investigating the difference between the effects of inductive and deductive approach in teaching grammar for sixth grade students in Anahda primary School
- Using Data Mining techniques in tracking the students' behavior in the asynchronous e-learning systems

انعكاسات غياب الأمن على التنمية في المجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير (2011م)
العدد 13

بنور ميلاد عمر العماري
كلية التربية – جامعة المرقب

مقدمـــة:

يحتل الأمن مكاناً بارزاً في صدارة اهتمامات المجتمعات المعاصرة ، لاتصاله بالحياة اليومية ؛ بما يوفره من طمأنينة النفوس ، وسلامة التصرف ، والتعامل ، كما يعتبر الأمـــن نعمـــة مـــن نعـــم اللـــه عـــز وجـــل التي منّ بها على عباده المؤمنين ، فقد قال تعالى " أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ " وفي الحديث قال الرسول صلى الله عليه وسلـــم " مـــن أصبح آمنـــاً فـــي ســـربه معـــافاً في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا "وتـــدل أحـــداث تاريـــخ البشـــرية علـــى أن العمـــل لا يثمـــر ، والحضارة لا تزدهر ولا ترتقي والرخاء لا يعم ولا يسود ، إلا في ظل الاستقرار ، ولا استقرار بدون أمن وأمان ، فالأمن هو العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ، ويمنح الحياة الكريمة للفرد والمجتمع ، ويجعله يشعر بالطمأنينة والسلم والأمان ، وهو مقياس تقدم الأمم والشعوب ، وبدون الأمن لا تستقيم الحياة ولا تقر العيون ولا تهدأ القلوب ، ولذلك لم يعد أمن الفرد مقتصراً على حقوقه المنصوص عليها في القوانين الوضعية فقط ، وإنما يمتد أمنه أساساً إلى حقوقه ومبادئه وحريته التي ينادي بها الدين وتتطلبها الأخلاق الحميدة والعرف والمواثيق الدولية والعالمية والقيم المتجددة النابعة من روح العصر الحديث .

وتبعاً لذلك شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطوراً ملحوظاً حيث تنوعت أساليبه بتنوّع الوسائل التي توصّل إليها الإنسان منذ العصور البدائية إلى عصر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات . وتواجه المجتمعات منذ نهاية القرن العشرين تحديات ، من أهمها : البطالة ، الفقر ، الهجرة ، النزاعات المسلحة الداخلية ، العنف ، الجريمة المنظمة ، الإرهاب. وما ينتج عن ذلك من تهـــديـــد لاستقـــرار المجتمع وأمنه وتأثيـــر ذلك علـــى العلاقـــات الاجتمـــاعيـــة بيـــن أفـــراد المجتمـــع الـــواحـــد وانتشـــار الخـــوف لـــدى الجميع ، فجوهر الأمن هو التحرر من الخوف ، أي من كل خطر أو ضرر قد يلحق بالفرد في نفسه أو عرضه أو ممتلكاته .

إن غياب الأمن يعد من الظواهر السلبية التي عانت وتعاني منها المجتمعات البشرية ، وذلك لما ينتج عنها من أضـــرار اجتمـــاعيـــة واقتصـــاديـــة ، فغيـــاب الأمـــن له انعكـــاســـاته علـــى مستـــوى الفـــرد والأســـرة والمجتمـــع ، حيث يضعـــف القـــدرة الاقتصادية ، ويؤثر على عمليات التنمية تأثيراً سلبياً نتيجة المبالغ المالية التي ترصد لتوفير الأمن ، إذ تنفق المجتمعات

أموالاً طائلة في سبيل توفيره لأفرادها، حيث تصل هذه المبالغ إلى أرقام كبيرة وفي بعض المجتمعات إلى أرقام تفوق المتوقع ، تزيد عما ينفق في التعليم والصحة وبعض الخدمات الأخرى كالذي يحدث في المجتمع الليبي اليوم ، ومما يؤكد هذا اهتمام منظمة الأمم المتحدة به حيث تخصص مؤتمراً عالمياً كل خمس سنوات ؛ لدراسة الأوضاع الأمنية وما يتعلق بها على مستوى المجتمع العالمي .

وانطلاقاً من هذه المعطيات رأى الباحث القيام بهذه الدراسة لغرض الكشف عن انعكاسات غياب الأمن على عمليات التنمية في المجتمع الليبي ، في محاولة منه لتسليط الضوء على هذه المعادلة الصعبة .

تحديد المشكلة ،،،

باتت قضية التنمية تشكل مصدر اهتمام الكثير من مؤسسات المجتمع الليبي ومن محاور البحوث الأكاديمية الجارية في الهيئات العلمية والهيئات التخطيطية ، وذلك لأن المجتمع الليبي يمر بمرحلة تحول وتغير تتطلب انتهاج مسلك التنمية في عدة مجالات ، من أجل الوصول إلى تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية بين أفراده ، وتحقيق التقدم الذي تسعى إليه كل المجتمعات الإنسانية ، وخاصة في ظل التحديات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الآونة الأخيرة ، أي بعد (ثورة 17 فبراير 2011م) التي تمثل منعرجاً حاسماً في مسيرة تاريخ هذا المجتمع . كما أنه من ضمن المجتمعات التي عانت وتعاني من غياب الأمن وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على عمليات التنمية ، حيث أصيب هذا المجتمع بنسب متفاوتة من الجرائم المستحدثة كجرائم السطو المسلح ، والإرهاب و تجارة وتعاطي المخدرات ، وغسيل الأموال والهجرة غير الشرعية والتعذيب ، ونهب المال العام وتهريب السلاح والقتل ، وغيرها من الجرائم الأخرى مما أفقده أمنه الداخلي والخارجي ، وكان له الأثر الهدام على عمليات التنمية ، حيث توقفت معظم المشاريع التنموية نتيجة لغياب الأمن ، وغادرت أغلب الشركات الأجنبية التي كان لها استثمارات في هذا المجتمع ، وكذلك توقفت الشركات المحلية عن العمل ، والتي كانت توفر فرص عمل ودخل مناسب للكثير من الشباب ، وتعطل الكثير من المصالح والخدمات العامة...، ويظهر ذلك جلياً في ازدياد المشاكل الأمنية بمختلف أنواعها وتعقدها في ظل الفشل والعجز الحكومي في توفير الأمن المطلوب لانطلاق عمليات التنمية .

وقد لفتت هذه الإشكالية انتباه الباحث من خلال معايشة ما يعانيه المجتمع الليبي من مشكلة غياب الأمن على كافة الأصعدة والمستويات ، وتوقف عمليات التنمية في أغلب المشاريع وكافة المجالات رغم ما يتمتع به هذا المجتمع من إمكانيات مادية لها القدرة في إنجاح عمليات التنمية إذا تم معالجة أوضاعه الأمنية وتحقيق الاستقرار فيه ، فتحقيق الأمن أصبح مطلباً اجتماعياً وخياراً استراتيجياً بعيد المدى بالنسبة للمجتمع الليبي خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها ، لذلك تحددت مشكلة الدراسة في بيان انعكاسات غياب الأمن على عمليات التنمية من خلال التعرف على مفهوم الأمن وأنواعه وأهميته وأبعاده ، ومفهوم التنمية وأهميتها وأهدافها وأبعادها ، ومن تم الوصول إلى توصيات بالشكل الذي يعالج القضايا القائمة ويؤمن للأجيال القادمة حياةً كريمةً وغداً أفضل .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تمثل مطلباً حيوياً ووسيلة فعالة لمواجهة متطلبات التغير في المجتمع الليبي ، وتامين الاحتياجات الأساسية لحياة المواطنين ، وخاصة في هذه المرحلة ، مما يتطلب وعياً كافياً يؤمن خلق إرادة مجتمعية تسهم في تحقيق أهداف عمليات التنمية ومواجهة معوقاتها ، وتوفير الأمن والاستقرار الذي يضمن نجاحها. فإن أهمية الدراسة تتمثل في :

1ــ الأهمية البالغة التي يكتسبها العمل الأمني ، لحماية المواطنين وممتلكاتهم وإشاعة السلم والطمأنينة بين أفراد المجتمع وحماية الحقوق والحريات .

2 ــ ارتباط الأمن المجتمعي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإسهام ذلك في دعم الاستقرار داخل المجتمع .

3ــ الأمن رافد مهم بالنسبة للأفراد والشعوب والدول للاستقرار والتنمية والتقدم .

4ــ إن فاعلية الأمن تسهم في تحقيق الرخاء في حين تحقق مشاريع التنمية الاستقرار المطلوب بما يضمن الأمن ويقيم العدل بين جميع فئات المجتمع .

5ــ كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الدعوة لتكامل الجهود بين مختلف مكونات المجتمع الليبي ، ومؤسساته للتعاون من أجل توفير الأمن والاستقرار خاصة في هذه المرحلة العصيبة التي يمر به مجتمعنا لكي يقوم بالتنمية المطلوبة والناجحة .

6 ــ تزايد الأبحاث المهتمة بالنواحي الحياتية الأخرى ، ومحدودية الدراسات ذات الأبعاد الأمنية التنموية ، فهذه الدراسة تكون إضافة لهذه الدراسات .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على انعكاسات غياب الأمن على عمليات التنمية في المجتمع الليبي و إظهار قدراً من المعلومات التي تعين في التعرف على طبيعة هذه الظاهرة ، وتحاول إيجاد بعض الحلول ، والتوصيات المناسبة لها ، ومن بين أهم أهدافها الرئيسية يتمثل في :

(بيان انعكاسات غياب الأمن على التنمية في المجتمع الليبي) ويتضمن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في :

1ــ التعرف على الأمن من حيث المفهوم والأنواع والأهمية والأبعاد .

2ــ التعرف على التنمية من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأبعاد .

3ــ الكشف عن انعكاسات غياب الأمن على التنمية .

4ــ الوصول إلى توصيات عملية تفيد في التعامل مع المشكلة المطروحة .

تساؤلات الدراسة :

بعد تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها يمكن صياغة تساؤل عام للدراسة يتمثل في :

(هل غياب الأمن له انعكاسات سلبية على التنمية في المجتمع الليبي؟) وفي إطار هذا التساؤل الرئيس ، ثمة تساؤلات فرعية وهي :

1ــ ما مفهوم الأمن ؟ وما هي أنواعه وأهميته وأبعاده ؟

2ــ ما مفهوم التنمية ؟ وما أهميتها وأهدافها وأبعادها ؟

3ــ ما هي انعكاسات غياب الأمن على التنمية ؟

4ــ ما التوصيات العملية المقترحة في هذه الدراسة للتعامل مع المشكلة المطروحة ؟

منهج الدراسة :

تعد هذه الدراسة نموذج من الدراسات الوصفية التحليلية ، لذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يسعى لاكتشاف الواقع بالصورة التي هو عليها من خلال جمع المعلومات والبيانات والحقائق وتفسيرها ، واعتمد الباحث في الحصول على هذه المعلومات

والحقائق من المصادر المكتبية ، المتمثلة في المراجع ، الرسائل العلمية ، الدوريات المحكمة ، المواقع الالكترونية

النظرية المفسرة للدراسة :

ليست النظرية من كماليات الدراسة أو البحث العلميين بقدر ما هي ضرورة ملحة للدارس أو الباحث، فهي تمثل " إطار فكري يفسر حقائق علمية ويضعها في نسق علمي مترابط "، كما أنها "مجموعة من المفاهيم المترابطة بشكل متناسق ، مكونة قضـــايا نظـــرية تهتـــم بشـــرح قوانين ظاهرة اجتماعية معينة تمت ملاحظتها بشكل منتظم "، وبالرغم من تعدد النظريات التي يمكن أن تساعد في توجيه الباحث في هذه الدراسة إلا أنه اختار نظرية الأنساق الاجتماعية ، باعتبارها أكثر النظريات ملائمة لموضوعها.

نظرية الأنساق الاجتماعية :

إن نظرية الأنساق الاجتماعية من النظريات التي بدأت تأخذ مكانها في الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية وتقوم الفكرة الأساسية فيها على أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق الفرعية ، وله حدود مع البيئة الخارجية ، كما أن له مقومات داخلية تساعده على القيام بوظائفه الحيوية التي تمكنه من الاستقرار والاستمرار والبقاء ، ومن هذا المنطلق فإن أي خلل يواجه أي نسق من هذه الأنساق فإنه بالضرورة ينعكس بشكل سلبي على بقية الأنساق الأخرى المتفاعلة مع هذا النسق؛ بالتالي فإن ذلك ينطبق على مجتمع الدراسة الحالية الذي يتكون من مجموعة انساق فرعية كما أن له مقومات داخلية وتتمثل في مقومين هما :

مقومات بشرية تتمثل في الأفراد والجماعات التي تقوم بالسلوك الإجرامي المخل بالأمن ، والذي ينعكس سلباً على عمليات التنمية فيه ، فهم يحتاجون إلى تدخل وقائي أو علاجي من قبل الجهات المسئولة في الدولة للحد من هذا السلوك وانعكاساته على عمليات التنمية .

مقومات مادية وهي المقومات المادية للمجتمع المتمثلة في الأماكن والإدارات والهيئات التي تهتم بظاهرة استتباب الأمن من سجون وإدارات وهيئات القضاء ... الخ والتي يجب أن تقوم بدورها بشكل فعال على أرض الواقع .

إن هذه المقومات عندما يحدث بينها تفاعل بشكل بناء يؤدي إلى قيام كل مقوم منها بدوره مما يُمكن من تقديم أفضل الخدمات الأمنية التي تساعد على استقرار المجتمع وتفعيل عمليات التنمية

فيه ، بذلك يحدث ما يعرف بالتساند الوظيفي الذي تشير إليه نظرية الأنساق الاجتماعية بين انساق المجتمع ، ومعالجة انعكاسات غياب الأمن على التنمية في المرحلة القادمة من حياة المجتمع الليبي.

وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالأوضاع الأمنية وآثارها على التنمية في كثير من المجتمعات ، ومن بينها دراسة (عبد السلام أبو بكر 2006م) حيث توصلت إلى أن الحروب والنزاعات وما نتج عنها قد تسببت في تعطيل الطاقات الإنتاجية ، مما انعكس على مستوى المعيشة والحياة الاجتماعية في المجتمع .

كما توصلت دراسة (سيد شوربجي 1994 م) أن نجاح عمليات التنمية في أي مجتمع يستلزم العديد من المقومات من أهمها الاستقرار الأمني .

وأشارت دراسة (ريتشارد كويني) إلى أن التكلفة المباشرة لظاهرة الجريمة تتمثل في الأموال والأرواح المهدرة من جراء ارتكابها .

الأمن من حيث المفهوم والأنواع والأهمية والأبعاد :

أولاَ : مفهوم الأمن :

لقد تعددت مفاهيم الأمن في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواءً منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة أو المجتمع ، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفاهيم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته ، فمفهوم الأمن من أحد المفاهيم التي تتشعب دلالتها ، حيث يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة لتشمل الإصلاح الاجتماعي ، والارتباط بالقضاء والعدل... ، ولفظ الأمن من الألفاظ ذات الدلالات الواضحة البينة ، إذ تعرف حقيقته عند النطق به ولكن شدة وضوحه وكثرة استخدامه وكثرة تعريفاته واشتقاقاته قد أضفت عليه شيئاً من الغموض ، والأمن كمصطلح ضمن مصطلحات العلوم الاجتماعية فهو يستخدم للدلالة على مجموعة متنوعة من أنساق الدعم الداخلي والخارجي للمجتمع .

1ـ مفهوم الأمن من الناحية اللغوية : هو نقيض الخوف ، ويفيد الطمأنينة والأمان وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة .

2 ـ مفهوم الأمن من الناحية الاصطلاحية :

لقد عرف الكثير من الباحثين الأمن بأنه الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد وبعيداً عن خطر يتهدده ـــــ أو هو إحساس يتملك الإنسان للتحرر من الخوف .

والأمن هو الإحساس بالطمأنينة التي يشعر بها الفرد ، بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها .

كما يعرف بأنه إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه ، المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير ، والنفسي المتمثل في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته.

فالأمن يعني سلامـــة الأفـــراد والجماعات في المجتمع من الأخطار الـــداخلية والخارجية التي قد تهددهم كالقتل ، والاختطاف ، والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة ، فتفشي الجرائم وزيادة عددها يعني غياب الأمن ، ومعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية ، والأهلية في الحد من الجريمة بمختلف أنماطها وأنواعها ومستوياتها والتصدي لها ، وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام ، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة الأمنية والقضائية ، واستخدام القوة إن تطلب الأمر ، ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس ، وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم ، ومن هنا فإن مفاهيم الأمن تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها ، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة من الفوضى ، فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة الأمن والاستقرار ..

ثانياً : أنواع الأمن :

1 ــ الأمن الفردي والجماعي :

ويقصد بالأمن الفردي هو تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد ، باعتباره إنساناً وذلك لسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه وحريته أو ماله وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة ، والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يتهدده فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة ، ولا تنقص حقوقه إلا في حدود أمن الشرع والقانون ، وقد كفل الإسلام للناس كل هذه الصور من العصمة ، وكل هذا القدر من الحماية ، فجاء في قول الرسول الكريم صلى الله

عليه وسلم (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ...) كما قال (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) وإذا كان هذا في شأن المسلم فإن غير المسلم له ذلك إذا كان مسالماً.

أما الأمن الجماعي فيقصد به أمن المجتمع باعتباره وحدة واحدة ، وذلك لتحقيق العصمة والحماية لحقوقه العامة ومصالحه الجماعية ، والمتمثلة في وحدته الدينية والاجتماعية والفكرية وفي صيانة نظامه وحماية مؤسساته والحفاظ على مقدراته ومكتسباته .

2 ــ الأمن الداخلي والأمن الخارجي :

ويقصد بالأمن الداخلي : تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في أمنها الداخلي وعلى نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل من المصلحة العامة والخاصة فيها ، بذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي ، والأمن الجماعي ، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها ، وأنظمتها ، ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق قدرتها على ممارسة وظائفها ، واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية .

أما الأمن الخارجي : فهو يعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شؤونها الخارجية أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية ، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال ، وفي الوحدة وفي سلامة الأرض وفي سلامة قدراتها الدفاعية ، والاقتصادية ، وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها .

3 ــ الأمن الوطني والقومي :

الأمن الوطني هو : تحرر الوطن والمواطن من مشاعر الخوف والقلق والتوتر لزوال ما يسبب تلك المشاعر واستيفاء المواطنين لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة ، بما في ذلك احتياجات ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية . الأمن القومي وهو أمن الأمة الكبيرة التي تمثل كياناً فكرياً وثقافياً ودينياً وعرفياً واحداً وهو يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد قوة خارجية .

4 ــ الأمن الموضوعي والأمن النوعي :

الأمن الموضوعي : هي صور الأمن السابق ذكرها ، باعتبارها أمن المصلحة الشاملة وأمن حقوق خاصة أو عامة ، أمن يمتد إلى كل جوانب الحياة المادية والمعنوية .

أما الأمن النوعي : فهو نوع معين موصوف كالأمن النفسي الذي يرتبط ارتباطا وثيقاً بالشعور والإحساس ، والأمن الغذائي ويعني توفير الغذاء وعلاقته بقضية تحقيق الأمن ، والأمن الاجتماعي والذي يهدف إلى توفير الطمأنينة والرفاهية والتغلب على المرض والجهل والاعتداء على النفس ، والأمن الثقافي والفكري والأمن العسكري.

ثالثاً : أهمية الأمن في استقرار المجتمع وتقدمه :

1ــ الأمن قيمة عظيمة تمثل الفن الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله وهو قرين وجوده وشقيق حياته ، فلا يمكن مطلقاً أن تقوم حياة إنسانية تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض إلا إذا قترنت تلك الحياة بأمن يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض وبطمأنينة في نفسه ومعاشه وأرزاقه .

2 ــ الأمن أساسي للتنمية ، فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية هي أهم مرتكزات التنمية ، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته .

3 ــ الأمن غاية العدل : والعدل سبيل للأمن فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس ، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم ... الذي يمثل القسطاس المستقيم فإن الشرع ذاته ما انزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن ، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول (إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما عمران البلاد وأمن العباد) .

4 ـــ الأمن غاية الشرائع وهو هدفها الأسمى : فقد أنزل الله الشرائع متعاقبة ومتتالية منذ أن هبط أول إنسان إلى هذه الأرض ، حيث ظلت عناية الله تتابعه وتلازمه فما تقوم أمة ولا يبعث جيل إلا ويكون لرسالة السماء شأن معه.

رابعاً : أبعاد الأمن :

إن للأمن أبعاد متعددة ترتبط بحياة الفرد والجماعة والمجتمع وعلى كافة المستويات والتي من أهمها :

1ــ البعد السياسي : والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وحماية المصالح العليا ، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع ، وعدم اللجوء

إلى طلب الرعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق مطالب غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع ، وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك ، وبالوسائل السلمية التي تأخذ بالحسبان أمن الوطن واستقراره .

2 ــ البعد الاقتصادي : والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ، والرفع من مستوى الخدمات ، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة ، وخلق فرص عمل لمن هم في سن العمل ، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مــواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة ، فالاستقرار الأمني يسهم في إنجاح عمليات التنمية ، وذلك من خلال العديد من المداخل ، والتي من أهمها تهيئة بيئة مواتية وصالحة للاستثمار المحلي والأجنبي في شتى مجالات الحياة في المجتمع ، فدرجة فعالية الأجهزة الأمنية في أي مجتمع تؤثر في كفالة الأحوال الأمنية فيه ، وفي درجة القدرة على المساهمة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية لساحة الاستثمار الإنتاجي وعلى الاحتفاظ بها وتنميتها ، هذا بالإضافة إلى حماية النظام العام والأمن العام والآداب وحماية الأشخاص والممتلكات ومنع الجريمة أو تضييق فرص حدوثها وتنفيذ القوانين .

3 ــ البعد الاجتماعي : والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء ، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، وزيادة الإحساس الوطني بانجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري ، واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء ، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب ، وتوجيه الطاقات ، وتعزيز فكرة العمل التطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كرديف وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات

4 ــ البعد الروحي أو الاعتقادي : وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة وتتوحد مشاعرها باتجاهه ، مع مراعاة احترام الأديان الأخرى ومعتقداتها ، كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع ، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في العقل الجمعي ، ودرج الناس على الإيمان بها .

5 ــ البعد البيئي : والذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث ، وخاصة في التجمعات السكانية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء ، والأضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه ، إضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة والثروات المائية التي تشكل مصدراً من مصادر الدخل الوطني ، وهذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث.

التنمية من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأبعاد :

لقد أصبحت قضية التنمية احد أهم القضايا الأساسية التي تحضى باهتمام من قبل الدول وخاصة النامية منها ، كما أنها تعد من أكثر القضايا خلافاً بين العلماء والمفكرين ، ويرجع ذلك إلى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي من ناحية ، والى اختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى .

وبرغم من كل هذه الخلافات فأن قضية التنمية فرضت نفسها نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات أصابت المجتمع العالمي ، ونتيجة لهذه الظروف والمتغيرات بدأت قضية التنمية تطرح على مستوى وأسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي ، والتنمية في أي مجتمع من المجتمعات تتوقف على ما يتوفر من العناصر التي يتم من خلالها الوصول إلى المستويات المرغوب فيها ، ومن أهم هذه العناصر الأمن والاستقرار .

أولاً : مفهوم التنمية :

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم المستحدثة نسبياً في الفكر الاجتماعي ، ولقد صدرت العديد من الدراسات حول هذه القضية ، وهو يختلف باختلاف تخصصات الناظرين إليه ، فالتنمية تعد من أكثر المفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية اتساعاً ، وخاصة في المجتمعات النامية التي اتخذت منها منهجاً لتحقيق التقدم ورفع مستوى المعيشة لأفرادها والقضاء على مظاهر التخلف فيها .

أن مفهوم التنمية متعدد الأبعاد يستهدف تحقيق التقدم الشامل ، ويستخدم بمعنى الزيادة من رفع مستوى المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، كما أنه يعني التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها ، وترتبط التنمية من حيث

أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الفكري للمجتمع. كما أنها تعني مجموعة من الوسائل والطرق التي توجه جهود الأفراد وتوائمها مع جهود أجهزة الدولة ، مستهدفين في ذلك تحسين مستوى الحياة ، وإخراج المجتمع من التخلف إلى التقدم والتطور ، فهي تمثل نسيج من الروابط بالغة التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية ، فهي عملية مجتمعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وأحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه .فعملية التنمية في أي مجتمع يجب أن تكون متكاملة وشاملة من الناحية الاجتماعية ، وكذلك من الناحية الاقتصادية ، فلا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية والعكس صحيح ، فهي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة ، وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد ، وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية ، وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي. فالتنمية عملية متكاملة ومترابطة ومتداخلة في كثير من مؤشراتها ومظاهرها ، ولا يمكن تحقيق تنمية في مجال دون آخر. ولمفهوم التنمية عدة مرادفات ، والتي منها ، النمو ، التقدم ، التطور ، التخلف وغيرها وهي مفاهيم ترتبط بعلاقة مختلفة بمفهوم التنمية، فقد تكون مشتملة فيها أو تهدف إليها ، أو أنها لازمة لها ، أو جاءت مضادة لها وللقضاء عليها

ثانياً : أهمية التنمية وخاصة في المجتمعات النامية :

إن أهمية التنمية تكمن في قدرتها على إعادة بناء التركيب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات النامية التي تتصف بكونها أمماً شابة أدى إلى وفرة الأيدي العاملة بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل ، ولصعوبة وقصور أساليب التعليم نتج عن ذلك وجود قلة من الأيدي العاملة الفنية المناسبة للنمو الاقتصادي الحقيقي للبلاد ، الأمر الذي ترتب عليه أن يصبح الطلب على العمل ، كبيراً وأصبحت المجتمعات تحت ضغط اجتماعي كبير ، لتوفير فرص العمل ونتيجة لهذه المعطيات الاجتماعية والظروف الاقتصادية أضحت التنمية بالنسبة لهذه المجتمعات تخطيطاً اقتصادياً يخلق مشروعات اقتصادية توفر فرص العمل وتمتص القوى العاملة المتزايدة في هذه المجتمعات .

وإذا كانت التنمية تخلق فرصاً لعلاج التناقض الصارخ في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع ، فأنها كذلك تحقق إحلال التنافس الإنتاجي محل الصراع الطبقي الذي يتسبب في كثير من المشاكل والماسي الإنسانية ، والتي من أهمها الظواهر الإجرامية المخلة بالأمن ، حيث أن هذه المجتمعات تنظر للتنمية بوصفها أملا وأداة اقتصادية واجتماعية ، تسعى إلى تحسين ورفع مستوى معيشة أبناء الفئات الاجتماعية ذات المستوى المنخفض في الحياة ، فخلق تجانس اجتماعي ، وعدالة اجتماعية بين مختلف الشرائح الاجتماعية سيكون بمثابة صمام الأمان من خطر التناقضات الاجتماعية ، والصراع الطبقي في هذه المجتمعات .

ثالثاً : أهداف التنمية :

1ــ زيادة الدخل القومي الحقيقي المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المتاحة بالاستعانة بالموارد الأساسية المتمثلة في العنصر البشري والكفاءات المدربة .

2 ــ رفع مستوى المعيشة وذلك من خلال تحقيق وتوفير الضرورات المادية والأساسية للحياة ، وإيجاد نظام توزيع عادل للدخل بصورة بعيدة عن الاختلال في التوزيع ، أي أن كل فرد ينعم بثمار التنمية بعيداً عن استغلال واحتكار طبقة أصحاب النشاط الاقتصادي ، فعملية تقليل التفاوت في الدخول تساهم في إيجاد شعور الأغلبية بالعدالة وجني ثمار جهودهم .

3 ــ بناء الأساس المادي للتقدم من خلال التوسع في بعض القطاعات الحيوية الضرورية من الناحية الاقتصادية والتقنية مما يعني بناء هيكل إنتاجي يساهم في نمو الاقتصاد ، مما يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الكفاية في الاستهلاك المحلي وتحقيق فائض للتصدير يستخدم ويستثمر في عمليات تزايد الإنتاج ، كما أن زيادة الدخل القومي والفردي تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد .

4 ــ تهدف التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء والشراب والمسكن ثم الحاجات الاقتصادية ، كالعمل والإنتاج والتبادل والاستهلاك ، كذلك الحاجات النفسية كالشعور بالأمن والطمأنينة ، والراحة النفسية والاستقرار وأخيرا الحاجات الاجتماعية للأفراد ، كالتعليم والصحة والترويح ومراعاة القيم الدينية والمعايير الخلقية.

5 ــ تحقيق التكامل والتوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وذلك بتهيئة كافة الوسائل والتجهيزات التي تعمل على أنجاح المشروعات ، وتوفير الآلات بما يساهم في تحقيق

التنمية والقضاء على أسباب الصراع والنزاع بين الأفراد والجماعات ، وتهيئة الفرص المتكافئة حسب القدرات والمهارات والمساواة في الحقوق والواجبات ، والمشاركة الشعبية لأفراد المجتمع بفكرهم وأرائهم وعملهم وتنسيق العمل بين جميع العاملين في مجالات التنمية .

رابعاً: أبعاد التنمية :

1ــ البعد الاجتماعي :

إن للبعد الاجتماعي أهمية كبيرة في عمليات التنمية ، حيث أن المعوقات الاجتماعية تجعل المجتمعات متخلفة غير قادرة على إحداث تنمية ناجحة ، والتي منها تفشي الأمية والأمراض المزمنة والفقر ، وكذلك ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، وانتشار العادات والتقاليد التي لا تتماشى مع العصر وتمسك أفراد المجتمع بها ، وبالتالي فإن عملية التنمية لا يمكن تحقيقها في مجتمع غير آمن ولا مستقر ويسوده الجهل ولا يدرك أهميتها ولا يسعى إلى تحقيقها وهو مكبل بعادات وتقاليد قديمة ، مما يستوجب على المجتمع الذي في طريقه للتنمية أن يعمل على معالجة هذه المعوقات بطرق علمية ناجحة ، كإيجاد صيغ معينة تعمل على تقوية العلاقات بين الأفراد ، وخلق نماذج جديدة من العادات والتقاليد تحل محل القديمة والعمل على نشر الثقافة بين أفراد المجتمع ، على أساس أن التنمية هي شكل من أشكال التغيير الاجتماعي تتم اعتماداً على مستوى الثقافة في أي مجتمع من المجتمعات ، ومع استمرار انتشار الثقافة في أي مجتمع من المجتمعات ومع الوقت تتحول المجتمعات من التخلف إلى التقدم ، ومعها أيضاً تحل القيم والعلاقات الجديدة محل القيم والعلاقات التقليدية ، كما يجب التركيز على العمل بكافة المجالات والقدرات لتغيير الواقع الاجتماعي القديم بواقع جديد ينسجم وأهداف مراحل التنمية وتغيير المجتمع لهذا الواقع يكون عن طريق بناء الفرد باعتباره الأداة المهمة والرئيسة في تحقيق أهداف التنمية وأداة كل أشكال التطور والتقدم ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر الأفكار التنموية والشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية ، وفي هذا الصدد يؤكد محمد الجوهري على أن البعد الاجتماعي أهم أبعاد التنمية وأكثرها أهمية وحسماً .

إن للبعد الاقتصادي أهمية خاصة ؛ وذلك لأن عمليات التنمية تحتاج للعديد من الإمكانيات الاقتصادية لتوظيفها واستخدامها في مفاصل التنمية المختلفة ، فعندما تتوفر الأموال اللازمة للمجتمع فإن ذلك يمكنه من تحقيق ثورة ضد أهم معوقات عمليات التنمية وهي (غياب الأمن

والفقر والجهل والمرض ..) وتحقيق عمليات تنموية ناجحة إذا تحقق ناجحا على صعيد أبعاد التنمية الأخرى ايضا ، فتوفر أمن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين ، يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج وعائد مجزي ؛ ليؤمن اقتناء حاجات الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب ، يضاف لها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض ويسهم في نجاح عمليات وبرامج التنمية .

3 ــ البعد الثقافي :

إن البعد الثقافي لا يقل أهمية عن البعدين السابقين ؛ وذلك لأن تزويد أفراد المجتمع بالثقافة الراقية التي تنمي الأفكار والعقول ، فنياً وعلمياً في جميع مجالات الحياة وتنمي شخصية الفرد بالمجتمع ، وتحفزه على المشاركة في مشاريع التنمية والإحساس بأهميتها وإدراك أهدافها وغاياتها ، كما تجعله يؤمن بأن الانتقال من مجتمع نامي إلى أخر متطور ومتقدم هو من الأهداف الوطنية السامية ، ويكون ذلك من خلال إيجاد الفرد المثقف الــذي يستطيع فهم وإدراك أبعــاد عمليات التنمية والقضاء على السلوكيات البالية المعوقة للتنمية من عادات وتقاليد قديمة واستبدالها بقيم تتميز بالوعي ، والنضوج ، والخلق ، والإبداع ، وتفتح الأفاق في المجالات المتعددة ، ومما يؤكد على أهمية هذا البعد اهتمام هيئة الأمم المتحدة به من خلال منظمة اليونسكو التي أعطت للبعد الثقافي اهتماما خاصاً في كتاب قام بإعداده عدد من خبرائها ، والذي جاء بعنوان (التنمية الثقافية / تجارب إقليمية) وقد أشار هذا الكتاب إلى أن التنمية الثقافية هي في بعض الأوجه غاية التنمية المتكاملة ، وهذا مادفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ القرار بإعلان الفترة من (1988ــ 1997م) عقداً عالمياً للتنمية الثقافية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ، وتركزت خطة عمل العقد (عشر سنوات) على عدة أهداف رئيسية منها:

ــ مراعاة البعد الثقافي للتنمية .

ــ تأكيد الذاتيات الثقافية .

ــ النهوض بالتعاون الثقافي الدولي .

فالبعد الثقافي يركز على تحرير عقول أفراد المجتمع من الخوف والتخلف ، وبعض العادات السيئة كالأنانية واحتقار العمل اليدوي ، وإتاحة الفرصة للعمل بنشاط وفعالية تمكن من استخدام الأسلوب العلمي ، وتنمية القدرة على الإبداع والابتكار والابتعاد عن العشائرية والقبلية الضيقة ، والتمسك بنظام سليم للقيم يحافظ على شخصية أفراد المجتمع وأصالتها وهويتها ، والأخذ بأسباب الحضارة العالمية والتركيز على الحرية والعدالة الاجتماعية ، والاعتماد على البحث العلمي والتكنولوجيا ، لتعديل أساليب العمل وطبيعته ، وزيادة الإنتاج وتعزيز احترام العمل المهني .

فتحقيق التنمية يرتبط بالتمكين ، أي تطوير قدرات المواطنين والحرية والعدالة في التوزيع الذي يشمل الإمكانات والفرص المتاحة ، والتعاون والأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيداً عن أي تهديدات وأخيراً الاستدامة التي تضمن متطلبات الجيل الحالي دون التأثير على مستقبل الأجيال القادمة .

انعكاسات غياب الأمن على التنمية :

لقد أصبح غياب الأمن وعدم الشعور بالأمان من الموضوعات التي تشغل بال المفكرين والباحثين والمسئولين في جميع أجهزة الدولة ، وكذلك الرأي العام في جميع أنحاء العالم اليوم رغم الجهود المتواصلة التي تبذل من أجل معالجة أسبابه حيث يعطونه الأولوية الأولى في اهتماماتهم قبل العديد من المشاكل الأخرى كالبطالة ، ومرض نقص المناعة ... الخ ، وذلك لكونه المعضلة الدائمة التي تقلق طمأنينة المجتمعات كافة ، فهو يأخذ من مالها وجهدها ، ويعكر صفوها ويعيق نموها وازدهارها ، وذلك من خلال ما يحدثه من آثار سلبية سواءً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية . وفيما يلي أهم هذه الانعكاسات :

1ــ انعكاسات غياب الأمن الاجتماعية :

يقترن غياب الأمن بهاجس الخوف الذي يحدثه لدى أفراد المجتمع ، حيث يهدد الاستقرار النفسي لدى أفراد المجتمع ويعرض كيانهم المادي والمعنوي للخطر وينعكس هذا القلق على سلوك الأفراد وتعاملهم مع الآخرين بما يؤدى إلي ضعف العلاقات البشرية القائمة أساسا علي الثقة والاطمئنان للغير ، كما يؤدى إلى تفكك المجتمع وانحلال المبادئ الأخلاقية ، فوضع المواطن في المجتمع الليبي وخاصة في الآونة الأخيرة مثقل كاهله بعدة انتهاكات سواءً على

مستوى الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية ، وبالتالي فإن غياب الأمن لن يزيد في حقه إلا تعقيداً لوضعه الاجتماعي ، فيجب على الدولة أن توفر الأمن اللازم للفئات الضعيفة والمساعدة على توفير مقتضيات العيش الكريم ، فغياب الأمن يشل الحركة الاقتصادية والاجتماعية ويقلل من حظوظ الحصول على العمل ، وتعطل سير المؤسسات الخدمية والصناعية والنشاط الثقافي ، وهذا لاشك له تأثيرات سلبية على الأوضاع الاجتماعية.

2ــ انعكاسات غياب الأمن الاقتصادية :

إن غياب الأمن في أي مجتمع بسبب النزاعات الداخلية أو الخارجية أو بسبب الإرهاب والجريمة له انعكاساته الاقتصادية ، فعلى امتداد فترة عدم الاستقرار تتحول نسبة مهمة من نفقات المجتمع من الإنتاج إلى توفير الأمن ، وبالتالي فالخسارة تصبح مزدوجة خسارة عدم استثمار هذه النفقات في ما ينفع المواطن والبلاد مع الخسارة التي تترتب عن المقاومة ومجابهة الظواهر المهددة أو المخلة بالأمن ، هذا فضلاً عن الأموال التي تضع العصابات الإجرامية والمليشيات المسلحة يدها عليها في غياب الأمن ، والتي تبقى نقصاً على حساب الأنشطة التنموية للمجتمع حيث تستهدف الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية غالباً المنشآت الوطنية في نطاق إستراتيجية معينة ، ومن ذلك المصارف وشبكات الاتصال والمطارات والموانى والحقول النفطية .....الخ إلى جانب ما يفرزه انعدام الأمن من اعتداءات ونهب وتدمير للبيوت والمدارس والمستشفيات وهذا يؤدي إلى تراجع مستوى دخل الفرد ، وتهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود المدعوم والتي تشكل تهديداً كبيراً أيضاً لاستقرار المجتمع وهدراً لموارده المالية ، حيث تصل مخصصات الدعم السلعي ودعم المحروقات في المجتمع الليبي إلى ما يزيد على 8 مليارات دولار أمريكي ، فيما لا يتجاوز ما يصل إلى مستحقيه من هذا الدعم سوى (50%) من القيمة المخصصة . وهذا يؤدي إلى إضعاف جهود الدولة المبذولة لعودة الشركات الأجنبية إلى الاستثمار من أجل تحريك عجلة التنمية لكون ذلك من أهم عوامل احتواء الاضطرابات الأمنية .

3ــ انعكاسات غياب الأمن السياسية :

لاشك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة التقدم على المسار السياسي حيث أصبحت الساحة الليبية منتهكة بالكامل من قبل العصابات الإجرامية سواءً في الداخل أو من

الخارج لزعزعة الأمن والنظام العام ، كما أصبحت الإدارات الأمنية تفتقر للمعلومات الأمنية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب والحاسم في بعض الأحيان لمواجهة الظروف الأمنية المتلاحقة ، كما أسهم هذا الوضع في تعثر مؤسسات الأمن في القيام بدورها في إعادة الاستقرار الأمني للمجتمع ، مما كان له الآثار الهدامة على الوضع السياسي في المجتمع الليبي ، وقد ورد في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع بأن مشكلة غياب الأمن أصبحت مشكلة رئيسية ذات أبعاد وطنية ، ودولية تعوق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويمكن أن تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الداخليين للدولة وأمن مواطنيها .

الاستنتاجات ،،،

تناولت هذه الدراسة ظاهرة اجتماعية ذات أهمية في حياة المجتمع و مستقبل أبنائه ، وتوصلت إلى جملة من الاستنتاجات وهي :

1ــ تمثل مشكلة غياب الأمن الحرب التي تزعزع استقرار وأمن المجتمعات ، وتحطم إرادة شعوبها ، وتفتك بقوة إمكاناتها ، وتهدر مقدراتها .

2ــ يواجه المجتمع الليبي تحديات التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي حدثت بعد ثورة السابع عشر من فبراير 2011 م ، مما أدى إلي حدوث حالة عدم الاستقرار الذي نجم عنها ارتفاع في معدلات الإجرام بمختلف أشكاله وأنماطه ، وأصبحت مشكلة غياب الأمن من أبرز ردود أفعال تلك التغيرات .

3ــ إن انعدام الاستقرار وغياب الأمن في أي مجتمع من المجتمعات بسبب النزاعات الداخلية أو الخارجية أو بسبب ظاهرة الجريمة له انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية على المجتمع ، وعملية التنمية فيه ، وذلك بسبب تحول نسبة كبيرة ومهمة من نفقات المجتمع من الإنتاج إلى توفير الأمن ، وبالتالي فالخسارة تصبح مزدوجة ، خسارة عدم استثمار هذه النفقات فيما ينفع المواطن والبلاد مع الخسارة التي تترتب عن المقاومة ، ومجابهة الظواهر المهددة أو المخلة بالأمن .

4ــ إن المجتمع الليبي أصبح في مستوى أقل من المجتمعات العالمية تقدماً وحضارة بسبب غياب الأمن وانتشار الجرائم بشكل كبير ، حيث أتت على معظم مقومات خطط التنمية السابقة التي كانت بسيطة في حد ذاتها ، وعرقلة عمليات التنمية الحالية ، ومما يؤكد ذلك توقف الكثير من

المشاريع التنموية ، وضعف أغلب المؤسسات الخدمية عن أداء خدماتها بسبب ما يحدث لها من جرائم كالذي يحدث للشركة العامة للكهرباء ، والحقول النفطية ، والمصارف وغيرها .

5ــ تعد مشكلة غياب الأمن من أهم العوامل السلبية التي تعوق الجهود التي تبذلها كثير من المجتمعات ، وخاصة النامية منها ، في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من واقع أنها تصرف اهتمام هذه المجتمعات إلى القضايا الأمنية ، وتضاعف من الإنفاق عليها ، وتوجه كل طاقاتها لمحاربة الظواهر الإجرامية المخلة بالأمن مما يؤدي إلى فشل المخططات التنموية فيها .

6ــ تسببت مشكلة غياب الأمن في ظهور العديد من الأنماط الإجرامية الجديدة التي لم تكن معروفة في المجتمع الليبي ، مثل : تجارة المخدرات ، وغسل الأموال ، والسطو المسلح ، والخطف والقتل ، وغيرها من الأنماط الأخرى ، مما أدى إلي اتخاذ هذه المشكلة مع غيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شكلا عنقودياً يجعل من العسير حل كل مشكلة بمعزل عن المشكلات الأخرى .

7ــ إن مشكلة غياب الأمن تؤدي إلى تزايد أعداد أفراد المجتمع الذين يقعون في براثن الجريمة مما يجعلهم خسارة على أنفسهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع ، من حيث أنهم قوى عاطلة عن العمل ، يعيشون عالة على ذويهم ، وعلى المجتمع ، ويعطل إسهاماتهم في عمليات التنمية رغم أن بعضهم من دوي الكفاءة العالية في كثير من المجالات المهمة في عمليات التنمية .

8ــ يتولد عن مشكلة غياب الأمن في المجتمع الشعور بالخوف والقلق مما يؤثر على تماسك المجتمع وترابطه ، وانعدام الروح الجماعية والتعاون بين أفراده ، وانعدام التمسك بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ذات المقاصد الإنسانية والخلقية الرفيعة.

9ــ ترتبط عمليات التنمية بالأمن أو الإستراتيجية الأمنية بمفهومها الشامل ارتباطاً وثيقاً فالتنمية بوصفها خطة للنمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل تفترض سيادة الأمن ، لأنه يسهم في إنجاح خطط التنمية من خلال عدة مداخل ، من أهمها تهيئة بيئة مواتية صالحة للاستثمار المحلي والأجنبي في شتى مجالات التنمية .

10ــ إن العلاقة بين التنمية والأمن علاقة طردية ، فلا أمن دون تنمية ولا تنمية دون أمن ، لأنه بوابة التنمية وطريق الاستقرار ، فأي خلل يصيب مكونات الأمن سينعكس سلباً على عمليات التنمية في المجتمع .

11ــ إن الهدف من إحداث التنمية هو إشباع احتياجات أفراد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وإشعارهم بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية والاستقرار .

12ــ يتأثر نجاح عمليات التنمية في أي مجتمع من المجتمعات بالثقافة السائدة فيه ، فالثقافة المشوهة والتي تشجع على السلوك الإجرامي ، تؤدى إلي عدم احترام النظام ، وانتشار الجريمة ، وعدم التكيف والطموح والاستعداد للتغير ، وعدم الرغبة في التعاون .

مما تقدم يمكن أن نجزم بأن عمليات التنمية وبرامجها لا يمكن أن يكتب لها النجاح المأمول ، وليس لها أمل في أن تحقق أهدافها إلا إذا أحيطت بمناخ من الأمن والاستقرار .

التوصيات ،،،

1ــ يجب بناء دولة المؤسسات المستقرة والمستمرة ، وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدالة ، وأن يعرف كل فرد من أفراد المجتمع ماله من حقوق وما عليه من واجبات ، وبالتالي يتحقق الاستقرار الذي يساهم في استتباب الأمن المطلوب لنجاح عمليات التنمية .

2ــ تدعيم وسائط التنشئة الاجتماعية ، الأسرة ، المدرسة ، مراكز الشباب ، وسائل الإعلام ، مؤسسات الشباب لتكون أقدر على إشباع الاحتياجات الأساسية للشباب وأقدر على ممارسة التربية الصالحة التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع .

3ــ تنمية الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد فمن أولى شروط المجتمع السليم أن يتوافر بين أفراده قدر عال من التماسك ، بحيث يشعر كل منهم بانتمائه إلى وطنه ومجتمعه انتماء وثيقاً .

4ــ بناء جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل دوماً لصيانة الأمن بوجه عام ولتأمين الوطن وحفظ كيانه ، وعلى وجه الخصوص حماية أفراد المجتمع من المجرمين والمنحرفين والإرهابيين.

5ــ جهاز قضائي عادل وحاسم ، يضمن حقوق الجميع ، ويفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين ، ولجم المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم .

6ــ يجب أن تصبح قضية التنمية من أهم الأهداف التي يسعى المجتمع إلي تحقيقها مما يجعلها سياسة عامة للدولة لا يقتصر تبنيها على الحكومة فقط ، وإنما يجب أن يدرك أبعادها جميع أفراد المجتمع .

7ــ يجب أن يتواكب التقدم في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان ، فلا تنمية بدون أمن ، ولا أمن بدون تنمية .

8ــ يجب أن تكون المعاملة تجاه الأفراد الذين يقومون بأعمال تتسبب في زعزعة الأمن ، والاستقرار في المجتمع الليبي واحدة مهما ارتفعت مكانتهم في المجتمع .

9ــ الأخذ بالوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة لتحقيق الأمن والاستقرار ، ووضع سياسات تجمع بين تنمية المهارات والطاقات البشرية ، والوطنية وانتقاء العناصر الوافدة التي لا تهدد أمن البلاد ، ولا تطمس معالم شخصياتها العربية والإسلامية .

المصادر والمراجع ،،،

1ــ القران الكريم

2ــ الحديث الشريف .

3ــ القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، دار الحديث ، القاهرة ، ب ت .

4 ــ إبراهيم عبد الله المسلمي ، تنمية المجتمع المحلي ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، 1996م .

5ــ أحمد زكي بدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ب ت .

6 ــ أحمد مصطفى ، مجلة الأمن والحياة ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد 102 ، الرياض 1990م .

7 ــ أسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م .

8ــ أنس رخاء،سياسة الدعم في ليبيا،المركز الليبي للبحوث والتنمية،فبراير، 201 م .

9ــ حسين حسن سليمان وآخرون ، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،2005م .

10ــ رفعت إبراهيم بشير ، التغير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1987 م .

11ــ سيد شوربجي عبد الموالى ، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، دراسة منشورة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، 1994م .

12 ــ شبكة المعلومات الدولية ، https / alwatan . wordpr

13ــ عبد الجابر تيم وآخرون ، مستقبل التنمية في الوطن العربي ، عمان ، الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 1996م .

14 ــ عبد الرحمن عيسوي ، الإسلام والتنمية البشرية ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1988م .

15ــ عبد السلام ابراهيم أبوبكر، الحروب والنزعات وانعكاساتها على عملية التنمية الاجتماعية في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مدرسة العلوم الإنسانية ، أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ، 2006م .

16 ــ علي خليفة الكواري ، حقيقة التنمية النفطية ، حالة أقطار الجزيرة العربية المستقبل العربي ، العدد 27، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،مايو1981 م .

17 ــ على محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998 م .

18 ــ عمر محمد التومي الشيباني ، التربية وتنمية الذات القومية ، طرابلس ، ليبيا ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، 1998م .

19 ــ محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، 1978 م .

20ــ مستور حماد العوامي ، الأمن الاجتماعي ، مركز الدراسات الاجتماعية ، طرابلس ، ليبيا ، 2010 م .

21ــ معن خليل ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، عمان ، دار الشروق ، 1997

22ــ ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة : عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز مصلوح ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 .

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	معالم منهج الإمام مالك في الاستدلال بأقوال الصحابة	فرج رمضان الشبيلي	4
2	أثر الخلوة الصحيحة بالمعقود عليها	سليمان مصطفى الرطيل	22
3	اختلاف الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية الواردة في معجم تاج العـــــروس وأثره في المعنى	محمد إمحمد أبوراس عبد الرحمن بشير الصابري	47
4	اختلاف النحاة حول معنى (رُبَّ) وحرفيته	امباركة مفتاح التومي عبير إسماعيل الرفاعي	62
5	الإبداع البياني في المثل القرآني(نماذج مختارة)	مصطفى رجب الخمري	80
6	كتاب "إبراهيم رحومة الصاري 1918– 1972 ترجمته ونتاجه الأدبي" عرض ونقد	ميلود مصطفى عاشور	108
7	جهود الهادي الدالي في تحقيق مخطوط (السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تنبكت البهية)	محمد مصطفى المنتصر	120
8	المقومات الطبيعية للسياحة ودورها في التنمية المحلية المستدامة في منطقة الخمس	عمر ابراهيم المنشاز معتوق علي عون	135
9	مقومات السياحة التاريخية والاثرية في شمال شرق ليبيا	عبدالسلام المركز	155
10	قراءة في نتائج مركز أورام مدينة مصراتة خلال الأعوام من 2013 وحتى 2015	عطية رمضان الكيلانى سالمة عبد الله الأبيض	185
11	دور الأسرة في ترسيخ القيم الأخلاقية لذى الأطفال بمرحلة الطفولة المتأخرة	أسماء حامد اعليجه	211
12	علاقة الأخلاق بالسياسة عند الفارابي	كميلة المهدي التومي	238
13	جرائم العنف في المجتمع الليبي	مفتاح ميلاد الهديف	250

14	انعكاسات غياب الأمن على التنمية في المجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير (2011م)	بنور ميلاد عمر العماري	273
15	الصمود النفسي وعلاقته بأساليب مواجهة الضغوط (النفسية – الاجتماعية) لدى بعض من أمهات أطفال التوحد المترددات على مركز المقريف للتوحد بمدينة الخمس	حواء بشير معمر أبو سطاش حنان سعيد العورانـــــــــي	295
16	إضافة قيد وتأثير المعاملات (cj,aij)	مناف عبدالمحسن عبدالعزيز	324
17	Comparitive Study of Vector Space Model Techniques in Information Retrieval for Arabic Language	Fatima F. M. Yahia Ahmed M. Abushaala	340
18	Electrodeposition of semiconductors CuInTe2, Thin film solar cells	G. E. A. Muftah A.M. Alshuaib E. M. Ashmila	345
19	Further Proof on Fuzzy Sequences on Metric Spaces	Salma O Irhuma Fariha J Amer	356
20	The weibull distribution as mixture of exponential distributions	Adel Ali Ewhida	360
21	Expressive Treatment of Post-Traumatic Stress Disorder (PTSD) in Sexually Abused Children	Khaled Meftah Gezait	368
22	English Students' Attitudes towards Studying English Poetry	Khadija Ali Al Hapashy Amna Ali Al Mashrgy Hawa Faraj Al Borrki	378
23	Vocabulary knowledge and English reading obstacles faced by Libyan Undergraduate students at Elmergib University	Milad Ali	389
24	Difficulties Encountered by some Libyan Third – Year Secondary School Students in Forming and Using English Future Tenses	Najat Mohammed Jaber Suad Husen Mawal Aisha Mohammed Ageal	399

412	Naiema Farag Egneber Samah Abo-Dagh	An Acoustic Study of Voice On Investigating the difference between the effects of inductive and deductive approach in teaching grammar for sixth grade students in Anahda primary School	25
422	Salem Msaoud Adrugi Mustafa Almahdi Algaet Tareg Abdusalam Elawaj	Using Data Mining techniques in tracking the students' behavior in the asynchronous e-learning systems	26
432	الفهرس		27